

١٠ - البنود المتعلقة بالسلام والأمن في أفريقيا

ألف - الحالة في أفريقيا

إلى اختتام مفاوضات نيفاشا في أقرب وقت ممكن، الأمر الذي قد تكون له آثار إيجابية للغاية على الحالة في دارفور^(٣).

وفي البيان الذي أدلى به الأمين العام، اعتبر مأساة دارفور أحد أكبر التحديات التي يواجهها المجتمع الدولي، وثمة مهمة ملحة هي حماية المدنيين من العنف وانتهاكات حقوق الإنسان. وإذ أشار الأمين العام إلى أن الأمم المتحدة تدعم الاتحاد الأفريقي من أجل تعزيز عملياته في جميع أنحاء دارفور، قال إن توسيع نطاق بعثة الاتحاد الأفريقي ينبغي أن يدعم بموارد دولية كبيرة، بما في ذلك الدعم اللوجستي والمعدات والتمويل. وذكر الأمين العام كذلك بأن الأمم المتحدة تدعم أيضًا قيادة الاتحاد الأفريقي للعملية السياسية من أجل التوصل إلى تسوية سياسية حقيقية، ودعا المجتمع الدولي إلى دعم الاتحاد الأفريقي في هذه المهمة، وذلك بالإيعاز لطرفي النزاع "بصورة لا لبس فيها" أنه من المتوقع منهما أن يستأنفا المفاوضات للتوصل إلى تسوية سياسية في دارفور وأن يتحلّيا بروح التراضي اللازمة للتوصل إلى الاتفاق^(٤).

واتفق رئيس نيجيريا الرئيس الحالي للاتحاد الأفريقي على أن الوضع في دارفور يفرض تحديات جسيمة على الاتحاد الأفريقي والمجتمع الدولي، وأشار إلى محادثات السلام في أبوجا باعتبارها من أهم الخطوات التي تم الاضطلاع بها تحت قيادة الاتحاد الأفريقي من أجل التصدي للوضع في دارفور. وقال إن الاتحاد الأفريقي عاقد العزم على إحلال

المداولات التي دارت في الجلسة ٥٠٤٣ المعقودة في ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤

في الجلسة ٥٠٤٣، المعقودة في ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، أدرج مجلس الأمن إلى جدول أعماله، في إطار البند المعنون "الحالة في أفريقيا"، إحاطة قدمها رئيس نيجيريا، الرئيس الحالي للاتحاد الأفريقي. وأدلى جميع أعضاء مجلس الأمن والأمين العام ورئيس نيجيريا ببيانات^(١).

ووجه رئيس المجلس (إسبانيا) انتباه المجلس إلى الرسالة المؤرخة ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ التي قدمها ممثل نيجيريا، والتي أحال بها البيان الصادر عن مجلس السلام والأمن للاتحاد الأفريقي بشأن الحالة السائدة في منطقة دارفور في السودان والحالة السائدة في الصومال^(٢). ثم قدم بعض الملاحظات التمهيدية بصفته الوطنية، وذكر بالزيارة التي قام بها إلى السودان قبل أسبوع من ذلك. وفي حين أعرب عن رأي مفاده أن الحالة الإنسانية في دارفور قد بدأت تتحسن ببطء، أشار أيضًا إلى أن الهجمات على السكان المدنيين لم تتوقف بالكامل وأنه لا بد أن تحترم جميع الأطراف اتفاق وقف إطلاق النار. وبعد التشديد على أهمية الدور الذي يضطلع به الاتحاد الأفريقي في دارفور من خلال رعاية مفاوضات أبوجا للسلام، في جملة أمور، أشار إلى أن المجتمع الدولي يتوقع من جميع الأطراف التفاوض بحسن نية من أجل التوصل إلى اتفاق يمكن أن ينفذ في أقرب وقت ممكن. وأخيرًا، وفيما يتعلق بالحالة في جنوب السودان، دعا

(٣) S/PV.5043، الصفحتان ٢ و ٣.

(٤) المرجع نفسه، الصفحتان ٣ و ٤.

(١) مثل ألمانيا وإسبانيا وزيرا الشؤون الخارجية.

(٢) S/2004/755.

في دارفور، وسلّموا بأن الأولوية الأكثر إلحاحاً هي وقف القتل وإنهاء جميع أعمال العنف المرتكبة ضد المدنيين؛ وأعدت التأكيد على أن مجلس الأمن عازم على مواصلة الضغط على حكومة السودان والجماعات المتمردة من أجل العودة إلى طاولة المفاوضات، ومواصلة الالتزام بعملية السلام؛ ودعمت الجهود التي يبذلها الاتحاد الأفريقي في هذا الصدد.

وعندما سأل ممثل الولايات المتحدة رئيس نيجيريا عما إذا كان مجلس الأمن والبلدان المعنية تقوم بما يكفي في دارفور أو أن بإمكانها أن تفعل أي شيء آخر، أعرب عن رأيه بأنه ينبغي على الأعضاء الخمسة الدائمين في المجلس أن يتصرفوا بطريقة موحدة لممارسة قدر متساو من الضغط على الحكومة وعلى المتمردین على حد سواء^(٦). وإذ شدّد ممثل المملكة المتحدة على أن أولوية المجلس الفورية في دارفور هي إنهاء العنف ضد المدنيين، لاحظ أن حكومة السودان بحاجة إلى المساعدة في هذا الصدد، وبالتالي، شجّع الحكومة نفسها والاتحاد الأفريقي على أن يحددا على وجه السرعة التعزيزات المطلوبة ميدانياً في دارفور، وما يتوفر لدى حكومة السودان من استعداد لتقبله، وماذا يمكن للاتحاد الأفريقي أن يقدمه^(٧). وذكر ممثل الصين أن الأولوية العليا هي التوصل بأسرع ما يمكن إلى توسع الاتحاد الأفريقي في نشر قواته، وعلى المجتمع الدولي أن يقدم كل مساعدة ممكنة في هذا الصدد. وأشار إلى أن نشأة مشكلة دارفور معقدة للغاية، وشدّد على أنه لن يتسنى تحقيق سلام دائم في منطقة دارفور إلا من خلال تسوية سياسية. وبالتالي دعم الاتحاد الأفريقي في مطالبته المتواصلة بإجراء مفاوضات سياسية ودعا جميع

السلام في دارفور لأن سلم السودان وأمنه سيؤثران إيجابياً على المنطقة دون الإقليمية وعلى القارة الأفريقية برمتها، وشدّد على الدور التعاوني الذي أداه المجتمع الدولي، وخاصة الأمم المتحدة بواسطة مجلس الأمن، وبمكّنه الاستمرار في أدائه لتعزيز جهود الاتحاد الأفريقي في المنطقة. لذلك حثّ المانحين والمجتمع الدولي على تعزيز قدرة الاتحاد الأفريقي من خلال تقديم الدعم اللوجستي، وكذلك التدريب ونشر الجنود والأدوات اللازمة للاحتفاظ بقوة قوامها حوالي ٣٠٠٠ جندي في دارفور. وأضاف قائلاً إن التحدي يكمن في تحديد الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي التي ستسهم في القوة والدعم اللوجستي والموارد اللازمة. وأضاف أن هذه القوة لا ينبغي إنشاؤها إلا بعد الاتفاق على ترتيب سياسي دائم وتنفيذه، وأشار إلى أنه في ضوء خبرة الاتحاد الأفريقي المحدودة في هذه العمليات، فإن القيادة والتحكّم قد تشكّلان تحدياً.

وفي ما يتعلق بالقضايا الأخرى التي تهم أفريقيا، رحّب رئيس نيجيريا بالقرار الذي اتّخذه المجلس مؤخراً بتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا وبعثة الأمم المتحدة في سيراليون؛ ورحب بتوصيات الأمين العام بشأن توسيع بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. واختتم بيانه بحث مجلس الأمن على مواصلة أداء دوره الإيجابي الحالي الداعم لكل الجهود المبذولة في أفريقيا، وحثّ المجتمع الدولي عموماً على زيادة مستوى مساعدته، خاصة في مجالات بناء القدرات وتطوير البنية التحتية، وذلك ضماناً لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا^(٥).

وفي ردود الفعل على الإحاطة الإعلامية، أعرب معظم أعضاء المجلس عن قلقهم بوجه عام من الحالة السائدة

(٥) المرجع نفسه، الصفحات ٤ و ٥ و ٦ والصفحتان ٢١ و ٢٢.

(٦) المرجع نفسه، الصفحة ٧

(٧) المرجع نفسه، الصفحة ٨.

المداولات التي دارت في الجلسات ٥٣٣١ و ٥٥٢٥ و ٥٥٧١ و ٥٦٥٥ المعقودة في الفترة الممتدة بين ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ و ٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٧

في الجلسة ٥٣٣١، المعقودة في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، أدرج المجلس في جدول أعماله إحاطة قدامها وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ. وفي أعقاب هذه الإحاطة، أدلى جميع أعضاء المجلس ببيانات.

وقدم وكيل الأمين العام في إحاطته مزيداً من المعلومات عن الحالة المتدهورة في دارفور؛ وأبلغ المجلس عن الهجمات العنيفة التي يشنها جيش الرب للمقاومة في شمال أوغندا وجنوب السودان، ومؤخراً في جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ وأطلع المجلس على الرحلة التي قام بها مؤخراً إلى زمبابوي، حيث بدأ الوضع يتدهور بسبب النقص في الأغذية. وبالإشارة إلى استدامة العملية الإنسانية في دارفور، شدد على الحاجة إلى وجود أممي في الميدان موسّع وأكثر فعالية في أقرب وقت ممكن من أجل حماية المدنيين والسماح للمشردين داخلياً بالعودة إلى ديارهم. وفي ما يتعلق بالآزمات الإقليمية الناجمة عن أنشطة جيش الرب للمقاومة، دعا المجلس إلى إدانة هجمات جيش الرب للمقاومة ضد المدنيين والعاملين في المجال الإنساني بشدة والإصرار على الوقف الفوري لأعمال العنف. وقد اقترح وكيل الأمين العام على المجلس أن ينظر في تعيين فريق من الخبراء، وكذلك عقد اجتماعات إحاطة منتظمة عن آثار أنشطة جيش الرب للمقاومة على المنطقة. وأخيراً، وفي ما يتعلق بالحالة الإنسانية في زمبابوي، دعا الأمم المتحدة ومجتمع العمل الإنساني بوجه أعم إلى محاولة الانخراط بشكل أنشط مع حكومة زمبابوي لمعالجة الأزمة الإنسانية الهائلة. وفي الختام، حث المجتمع

الأطراف، وخاصة جماعات المتمردين، إلى إبداء مزيد من المرونة حتى يمكن التوصل إلى اتفاق شامل^(٨). وقال ممثل فرنسا إنه يتعين على المجلس أن يكون أكثر إلحاحاً في مطالبته حكومة السودان بالوفاء بجميع التزاماتها، ولا سيما مكافحة الإفلات من العقاب وإنهاء العنف، ودعا المجتمع الدولي إلى تقديم مساعدة كافية إلى الاتحاد الأفريقي^(٩). وشدد ممثل البرازيل على أن العمل الوقائي والإنذار المبكر أدواتان جوهريتان في عدة المنظمات الإقليمية، وبالتالي يجب أن تكون هناك سبل مبتكرة للعمل في إطار منطلق توافقي الصراعات الذي يستتبع القضاء على التخلف والنقص في التعليم والفقر والجوع. وقال إن الترابط المتزايد بين الأمن والتنمية الاقتصادية والاجتماعية يؤكد الحاجة إلى تنسيق أفضل في ما بين مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي من خلال المادة ٦٥ من الميثاق^(١٠). وقد أشار ممثل أنغولا، ووافق ممثل رومانيا الرأي، إلى أن الحالة في دارفور أعطت المجلس الفرصة للاستفادة بشكل أفضل من الفصل الثامن من الميثاق فيما يتعلق بالتعاون مع المنظمات الإقليمية^(١١). واقترح ممثل شيلي، في ضوء المناقشة بشأن التعاون بين الاتحاد الأفريقي ومجلس الأمن، أنه قد يكون من الجدير بالاهتمام عقد جلسة مشتركة بين المجلس ومجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي^(١٢).

(٨) المرجع نفسه، الصفحة ٩.

(٩) المرجع نفسه، الصفحة ١٤.

(١٠) المرجع نفسه، الصفحة ١٥.

(١١) المرجع نفسه، الصفحة ١٦ (أنغولا)؛ والصفحة ١٨ (رومانيا).

(١٢) المرجع نفسه، الصفحة ١٧.

الأهمية التي يوليها بلده لهذه الحالة، وأشار إلى أن الأزمة الغذائية الحالية تهدد للاستقرار والأمن الإقليميين، وحثّ حكومة زمبابوي على مدّ اليد لشعبها وللأحزاب السياسية وفئات المجتمع المدني لإجراء حوار يرمي إلى التوصل إلى تسوية سياسية مستدامة. واقترح على وكيل الأمين العام للشؤون السياسية القيام بزيارة إلى زمبابوي وكذلك إلى بلدان أخرى في المنطقة^(١٧). وبالمثل، اقترح ممثلا كل من فرنسا والدانمرك أنه قد يكون من المفيد لو قام الأمين العام شخصياً بزيارة زمبابوي، في حين أصرّ ممثل المملكة المتحدة على ضرورة إحراز تقدم هام قبل أن یرتأى المجتمع الدولي أنه من المستصوب أن ينخرط الأمين العام بنفسه في تلك المسألة^(١٨).

وفي نهاية الجلسة، وعند الردّ على أسئلة أعضاء المجلس بشأن إمكانية القيام بزيارة رفيعة المستوى إلى زمبابوي، أكدّ وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ أن رئيس زمبابوي كان قد دعا الأمين العام إلى زيارة البلد وأن الأمين العام يعتزم إيفاد وكيله للشؤون السياسية في بعثة من أجل المشاركة في حوار مع قادة البلد^(١٩).

وفي الجلسة ٥٥٢٥، المعقودة في ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، أدرج المجلس في جدول أعماله إحاطة قدمها وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، الذي خاطب المجلس وردّ على الأسئلة بشأن الحالة الإنسانية في جمهورية الكونغو الديمقراطية

(١٧) المرجع نفسه، الصفحة ١٦.

(١٨) المرجع نفسه، الصفحة ٩ (الدانمرك)؛ والصفحة ٢٢ (فرنسا)؛ والصفحة ٢٤ (المملكة المتحدة).

(١٩) المرجع نفسه، الصفحة ٢٦.

الدولي على دعم وتمويل برنامج إنمائي وإنساني أكثر طموحاً، مضيفاً أن الأزمات الإنسانية تنجم عن الغياب التام للسلم والأمن، وأنه لا يمكن للمعونة الإنسانية أن تكون عذراً للزعوف عن معالجة الأسباب الأساسية للصراع^(١٣).

وأعرب أعضاء المجلس عن قلقهم أيضاً من تفاقم الحالة الإنسانية في دارفور وشمال أوغندا وجنوب السودان وزمبابوي وأشاروا، في جملة أمور، إلى الحاجة إلى معالجة الأسباب الجذرية لهذه الأزمات الإنسانية وأهمية اعتماد نهج إقليمي.

وبالإشارة إلى الحالة في دارفور، شدّد عدة أعضاء على أهمية ضمان نجاح مفاوضات أبوجا من أجل تحقيق استقرار الحالة وضمان الحماية الفعالة للسكان المدنيين^(١٤). وبالمثل، في ما يتعلق بالحالة الإنسانية في شمال أوغندا وجنوب السودان الناجمة عن هجمات جيش الرب للمقاومة، أكّد ممثلا الدانمرك واليابان على ضرورة استئناف الحوار بين حكومة أوغندا وجيش الرب للمقاومة^(١٥).

وعن الحالة في زمبابوي، حثّت بعض الدول الأعضاء حكومة زمبابوي على إبداء قدر أكبر من الرغبة في الدخول في حوار مع المجتمع الدولي من أجل توفير المساعدة والحماية لأبناء شعبها^(١٦). وأعاد ممثل الولايات المتحدة التأكيد على

(١٣) S/PV.5331، الصفحات ٢ إلى ٦.

(١٤) المرجع نفسه، الصفحة ٧ (بنن)؛ والصفحة ١٠ (اليابان)؛ والصفحة ١٥ (الولايات المتحدة)؛ والصفحة ٢١ (فرنسا).

(١٥) المرجع نفسه، الصفحتان ٨ و ٩ (الدانمرك)؛ والصفحتان ١٠ و ١١ (اليابان).

(١٦) المرجع نفسه، الصفحتان ٨ و ٩ (الدانمرك)؛ والصفحتان ١٠ و ١١ (اليابان)؛ والصفحة ١٦ (الولايات المتحدة)؛ والصفحة ١٩ (رومانيا)؛ والصفحة ٢٣ (المملكة المتحدة).

الاستقرار. ورحبوا بوقف إطلاق النار بين حكومة أوغندا وجيش الرب للمقاومة وأعادوا التأكيد على ضرورة معالجة مسألة الإفلات من العقاب في كلا البلدين بغية إحلال سلام دائم.

وفي الجلسة ٥٥٧١، المعقودة في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، أدرج المجلس في جدول أعماله إحاطة قدمها وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ عن التحديات الإنسانية البالغة الأهمية في أفريقيا، لا سيما الحالة في دارفور ومحادثات السلام بين حكومة أوغندا وجيش الرب للمقاومة. وفي أعقاب هذه الإحاطة، أدلى جميع أعضاء المجلس ببيانات.

وبشأن الحالة في السودان، وخاصة في دارفور، أبلغ وكيل الأمين العام أنه منذ بعثته الأخيرة إلى دارفور، ما فتئت الحكومة متقاعسة عن حماية مواطنيها، حتى في المناطق الخالية من المتمردين، مما أدى إلى زيادة عدد الأشخاص الذين يحتاجون إلى المساعدة العاجلة ليلبلغ ٤ ملايين شخص، فيما ارتفع عدد النازحين داخلياً إلى مليوني شخص وهو عدد لم يسبق له مثيل. ومن أجل التخفيف من وطأة الحالة على أرض الواقع، أوصى وكيل الأمين العام بأن تكف جميع الأطراف عن الأعمال القتالية فوراً وتحترم وقف إطلاق النار، وتنفذ على الفور وبشكل دائم كل ضمانات حرية التنقل التي قدمتها حكومة السودان. وبشأن الاجتماع الرفيع المستوى بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي الذي عُقد في أديس أبابا في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر، أعرب عن أمله في أن يشكّل الاتفاق الذي تم التوصل إليه بشأن إنشاء قوة مختلطة مشتركة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي منعطفاً تاريخياً، بحيث يعيد تنشيط عملية السلام ويعزز وقف إطلاق النار وتيسير أنشطة حفظ السلام بصورة فعالة. وفي الختام، دعا إلى التعجيل بنشر قوة أكثر فعالية في دارفور تتمتع

وأوغندا في أعقاب الزيارة التي قام بها مؤخراً إلى هذين البلدين. وأدلى كل أعضاء المجلس ببيانات.

وفي تلك الإحاطة، ورغم تسليم وكيل الأمين العام بتحسّن الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية بفضل وجود مزيد من العاملين في مجال الإغاثة على أرض الواقع، فقد أشار إلى أن الحصانة لا تزال عقبة رئيسية أمام إحراز مزيد من التقدم. وفي هذا الصدد، حث المجلس والدول الأعضاء الأخرى على الضغط على القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية من أجل وقف جميع أعمال العنف ضد المدنيين. ودعا المجلس إلى إثبات التزامه القوي بالإبقاء على القوام الحالي لبعثة الأمم المتحدة وممارسة الضغط على الحكومة لوضع حد للإفلات من العقاب وإقرار سيادة القانون والحكم الرشيد. وبخصوص شمال أوغندا حيث الوضع "يبيّث بالخير أكثر"، قال وكيل الأمين العام إنه رأى "تحسّناً في جميع المؤشرات تقريباً"، بما في ذلك إفساح المجال لدخول المزيد من المساعدات الإنسانية، وانخفاض عدد المتنقلين ليلاً وتحسّن البيئة الأمنية في مخيمات المشردين داخلياً. وسلّط الضوء على توقيع اتفاق لوقف الأعمال القتالية بين حكومة أوغندا وجيش الرب للمقاومة في ٢٦ آب/أغسطس، وشدد على أهمية أن يساعد المجلس على دفع العملية قدماً من أجل التوصل إلى اتفاق نهائي في أقرب وقت ممكن^(٢٠).

وعقب الإحاطة، قال أعضاء المجلس إنهم مسرورون للتطورات الأخيرة التي حدثت في جمهورية الكونغو الديمقراطية وأوغندا، ورحبوا بالتقدم المحرز؛ ولكنهم لا يزالون يشعرون بالقلق من المصاعب الهائلة التي يواجهها البلدين، لأنه لم يتسن حتى الآن إزالة جميع عوامل عدم

(٢٠) S/PV.5525، الصفحات ٢ إلى ٥.

والاتحاد الأفريقي في أديس أبابا، ودعوا إلى ترجمته إلى خطوات ملموسة على وجه السرعة.

وفي حين قال ممثلا المملكة المتحدة والكونغو إنهما يشعران بالحيرة من الفارق الشاسع بين الوضع الإنساني المتدهور في الميدان والتقدم المحرز في العملية السياسية^(٢٢)، أكد ممثل الصين أن عدم توفر الاستقرار الضروري يجعل تخفيف الأزمات الإنسانية صعبا^(٢٣). وكذلك، قال ممثل الاتحاد الروسي إن التقدم في سبيل تسوية سياسية سيكون له تأثير إيجابي في إدارة الأزمات الإنسانية^(٢٤). وفي ما يتعلق بنشر قوة لحفظ السلام في دارفور، شدد ممثل الدانمرك على أن نشر قوة دولية ذات بأس وكفاءة على أرض الواقع يمثل الطريق الوحيد إلى الأمام^(٢٥). وكررت ممثلة الولايات المتحدة القول إنه ينبغي نشر أفراد عملية فعالة لحفظ السلام تحت قيادة الأمم المتحدة ورقابتها^(٢٦)، في حين ذكر ممثل فرنسا أن زيادة الوجود الدولي لحفظ السلام لا يمكن أن يكون مؤثرا بالكامل إلا إن تمكنت الأطراف من التوصل إلى وقف لإطلاق النار وتنفيذه فعليا واستئناف العملية السياسية التي بدأت باتفاق أوجا^(٢٧).

وبشأن الحالة في شمال أوغندا، أثنى أكثرية الأعضاء على تجديد وقف إطلاق النار الذي تم التوصل إليه في ١ تشرين الثاني/نوفمبر بين حكومة أوغندا وجيش الرب

(٢٢) المرجع نفسه، الصفحة ٨ (المملكة المتحدة)؛ والصفحة ٩ (الكونغو).

(٢٣) المرجع نفسه، الصفحة ١٩.

(٢٤) المرجع نفسه، الصفحة ٢١.

(٢٥) المرجع نفسه، الصفحة ١٢.

(٢٦) المرجع نفسه، الصفحة ١٤.

(٢٧) المرجع نفسه، الصفحة ١٦.

بالولاية والموارد والقدرات اللازمة للانتشار على نحو استباقي في المناطق الخطرة على السكان المدنيين وتيسير حماية أنشطة المساعدة الإنسانية.

وفي ما يتعلق بعملية السلام في جوبا بين حكومة أوغندا وجيش الرب للمقاومة، أشار وكيل الأمين العام إلى أنه، في ما عدا حوادث بسيطة، احترمت اتفاق وقف القتال، مما سمح لمئات الآلاف من المشردين داخليا ببدء العودة إلى شمال أوغندا. وأضاف أنه دُهِش من ضعف عملية السلام، التي لم تحرز تقدما يذكر منذ إبرام اتفاق وقف القتال في شهر آب/أغسطس ٢٠٠٦. وأشار إلى اجتماعه الأخير مع قيادة جيش الرب للمقاومة، وقال إنه حثها على التحرك صوب إنهاء الصراع بسرعة وكفاءة إعادة تجميع قوات جيش الرب للمقاومة. وفي الختام، أكد وكيل الأمين العام أنه من الأهمية بمكان أن تواصل الأمم المتحدة تمويل جهود الوساطة من خلال مشروع مبادرة جوبا بقيادة مكتب منسق الشؤون الإنسانية؛ وأن تواصل مساعدتها السياسية لجهود الوساطة؛ وأن تقدم مساعدة فورية لمنطقتي التجميع^(٢١).

وفي البيانات التي اعقبت الإحاطة، أعرب أعضاء المجلس، في جملة أمور، عن قلقهم البالغ من تدهور الحالة الإنسانية في دارفور وآثاره السلبية على المنطقة برمتها، ولا سيما على تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى؛ وحثوا جميع الأطراف المعنية على اتخاذ إجراءات لتنفيذ وقف إطلاق النار، وضمان تقديم الإغاثة الإنسانية إلى السكان المحتاجين، وإحياء العملية السياسية التي توجد في مأزق؛ وأعربوا عن أسفهم لعدم قيام حكومة السودان بحماية شعبها، ودعوا المجتمع الدولي إلى الاضطلاع بدور أكبر في هذا الصدد؛ ورحبوا بنتائج الاجتماع الذي عُقد مؤخرا بين الأمم المتحدة

(٢١) S/PV.5571، الصفحات ٢ إلى ٨.

لا توجد جهة فاعلة أكثر أهمية في هذا الصدد من مجلس الأمن^(٣٠).

وأعرب أعضاء المجلس بالإجماع عن قلقهم من تدهور الحالة الإنسانية في دارفور وكون الحالة أثّرت تأثيراً خطيراً على الحالة العامة في البلدان المجاورة، مثل تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى. ورحب ممثل بنما بكون أي من أعضاء المجلس لم يقل إن هذه المسألة تقع ضمن دائرة اختصاص محافل أخرى للمنظمة، وأشار إلى أنه عندما تعبر المعاناة الإنسانية الحدود، فإن مجرد ذلك الأمر يجعلها مسألة يجب على مجلس الأمن معالجتها^(٣١).

وفي ما يتعلق بالحالة في دارفور تحديداً، دعت عدة وفود الأطراف إلى السعي من أجل التوصل إلى حل سياسي؛ وأشادوا بالاتفاق المبرم مؤخراً بين الأمم المتحدة وحكومة السودان من أجل رفع القيود المفروضة على العمال في المجال الإنساني في دارفور، وجدّدوا دعوتهم حكومة السودان إلى احترام هذا الاتفاق، وإزالة العقبات البيروقراطية، بما في ذلك التأخير في إصدار التأشيرات وتصاريح العمل للعاملين في المجال الإنساني. وأشار ممثل الصين إلى ضرورة بذل الجهود لتجنب النهج التي من شأنها أن تزيد الحالة تفاقماً، وأضاف أنه لا بد من اتباع نهج محدد لمعالجة "الأسباب الجذرية وأعراضها"، وتجنب تسييس المسائل الإنسانية^(٣٢). وأكد ممثل الاتحاد الروسي أن المشاكل الإنسانية في دارفور لا يمكن تسويتها إلا بالتوصل إلى حل سياسي قار للأزمة؛ وهذا

(٣٠) S/PV.5655، الصفحات ٢ إلى ٩.

(٣١) المرجع نفسه، الصفحة ٢٠.

(٣٢) المرجع نفسه، الصفحة ١١.

للمقاومة، وحثوا كلا الجانبين على تنفيذ أحكام الاتفاق والمضي قدماً بعملية جوبا للسلام؛ وأعربوا عن ارتياحهم في ما يتعلق بتحسّن الحالة الإنسانية؛ وحثوا جيش الرب للمقاومة على الإفراج بسرعة عن المحتجزين من غير المقاتلين، وخاصة النساء والأطفال. وفي ما يتعلق بمسألة الإفلات من العقاب، أعرب العديد من المتكلمين عن رأي مفاده أنه ينبغي التصدي لهذه المسألة في محادثات السلام، وأكدوا من جديد أنه بدون عدالة ووضع حد للإفلات من العقاب لا يمكن أن يكون هناك سلام دائم^(٣٨). وقال ممثل جمهورية ترانيا المتحدة إن السلام والعدالة ضروريان وينبغي أن لا يستبعد أحدهما الآخر، وينبغي معالجة قضية الحصانة بكياسة دون الإضرار بالأهداف الاستراتيجية^(٣٩).

وفي الجلسة ٥٦٥٥، المعقودة في ٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٧، أدرج المجلس في جدول أعماله إحاطة قدّمها وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ عن أول بعثة له إلى السودان وتشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى. وفي أعقاب هذه الإحاطة، أدلى جميع أعضاء المجلس ببيانات.

وبعد شرح النتائج التي خلص إليها وكيل الأمين العام في كل بلد من البلدان الثلاثة، مع تسليط الضوء على درجة تعقيد الصراعات في كل بلد من هذه البلدان، أكد على الحاجة إلى معالجة الجوانب الإقليمية وكذلك الجوانب الداخلية لهذه الصراعات، ودعا إلى إيجاد حل سياسي من خلال الحوار والوساطة، بمساعدة من الخارج عند الاقتضاء، مع الاعتماد على الجهات الفاعلة الوطنية. وشدد على أنه

(٣٨) المرجع نفسه، الصفحتان ١١ (الأرجنتين)؛ والصفحة ١٢ (الدانمرك)؛ والصفحة ٢١ (غانا)؛ والصفحة ٢٢ (بيرو).

(٣٩) المرجع نفسه، الصفحة ٢٠.

المملكة المتحدة ضرورة توفير حماية كافية للمدنيين، بمن فيهم الأشخاص الموجودون في مخيمات الأمم المتحدة^(٣٥)، في حين رأى ممثل الاتحاد الروسي أنه من المبرر تمامًا استعمال الصندوق المركزي للاستجابة لحالات الطوارئ لدعم الأنشطة الإنسانية القليلة التمويل للسودان وتشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى، وأمل في أن تخصص الأموال على "أساس موضوعي لا على أساس سياسي"^(٣٦).

(٣٥) المرجع نفسه، الصفحة ٢٤.

(٣٦) المرجع نفسه، الصفحة ١٣.

يتطلب أن تصبح كل المجموعات المسلحة التي بقيت خارج إطار اتفاق سلام دارفور جزءاً من ذلك الاتفاق^(٣٣).

وبشأن الحالة في تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى، أكد ممثل كل من فرنسا وبلجيكا وسلوفاكيا والولايات المتحدة مجدداً تأييدهم لفكرة نشر قوة لحفظ السلام في شرق تشاد، أي في المناطق الحدودية مع السودان^(٣٤). وأكد ممثل

(٣٣) المرجع نفسه، الصفحة ١٦.

(٣٤) المرجع نفسه، الصفحة ١٢ (الولايات المتحدة)؛ والصفحة ١٣ (بلجيكا)؛ والصفحة ١٥ (سلوفاكيا)؛ والصفحة ١٧ (فرنسا).

باء - أزمة الغذاء في أفريقيا باعتبارها تشكل تهديداً للسلام والأمن

الاستقرار الاجتماعي، لأنه سبب ونتيجة للصراع السياسي في آن واحد. وأعرب عن الأسف لأنه على الرغم من أن الأشخاص الذين يعانون الجوع لهم الحق في الحصول على المساعدة وأنه لا ينبغي أن يستخدم الغذاء قط سلاحاً في الحرب، كان لتوزيع المعونة في كثير من الأحيان دوافع سياسية وشهدت المعونة الغذائية انخفاضاً حاداً. وفي رأيه يمكن أن يشكل التنافس على الموارد الغذائية المحدودة والتحركات السكانية والأعداد الكبيرة من الأشخاص المشردين داخليا واللاجئين تهديداً للاستقرار والأمن في المنطقة. وأشار إلى أن المعونة الغذائية لم تنزل تشكل عنصراً حاسماً في نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج فحسب، ولكنها أيضاً أداة للمساعدة في إعادة الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي ودعم التعليم والمساعدة في بناء المجتمعات وتزويد الأشخاص بوسائل المحافظة على أنفسهم. وفي ما يتعلق بدور مجلس الأمن في دعم الجهود الإنسانية، أعلن المدير التنفيذي أن تركيز مجلس الأمن على مسألة الجوع يعد رسالة قوية. وفي الختام، أعرب عن ترحيبه باهتمام

المداولات التي دارت في الجلسة ٥٢٢٠ المعقودة

في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٥

في الجلسة ٥٢٢٠، المعقودة في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٥، والتي أدلت فيها جميع الدول الأعضاء ببيانات، أدرج المجلس في جدول أعماله، في إطار البند المعنون "أزمة الغذاء في أفريقيا باعتبارها تشكل تهديداً للسلام والأمن"، إحاطة قدمها السيد جيمس موريس، المدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي.

وأكد المدير التنفيذي أن أكبر الأزمات الإنسانية التي يواجهها المجتمع الدولي هي التحلل التدريجي للهياكل الاجتماعية في الجنوب الأفريقي بسبب الجوع والإيدز والجفاف المتكرر وفشل أجهزة الحكم. وأوضح أنه في العام الماضي أزهق الإيدز مليوناً من الأرواح ويَتَم ١٤ مليوناً في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وبالإضافة إلى ذلك فهو يقوّض قدرة المجتمعات المحلية على إنتاج الغذاء ويؤدّي إلى انهيار النظم التعليمية والصحية. وأعرب المدير التنفيذي عن اعتقاده بأن تفشي الجوع يشكل مقياساً دقيقاً لمستوى انعدام